مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧٤/٨/١

الاتحـاد الاشـتراكى

وتحالف .. قوى الشعب .. العاملة

عندما اشار الرئيس فى خطابه بالاسكندرية الى مسالة الاتحاد الاشتراكى العربى ، وضرورة تعديل قانونه ، ليصبح اكثر فاعلية ونشاطا ، وقدرة على القيام بدوره فى حيـاة شعبنا السياسية ، لم يرد سيادته ان يضع أمام الجماهير تصوراته للقانون الجـديد ، وان كان قد حدد يوم ١٠ اغسطس القادم ، اى بعد قرابة عشرة ايام ، ليقدم للجماهير ورقة بمشروع هذا القانون .

وقال الرئيس فى تعليل ذلك انه يريد ان يكون الامر موضع مناقشة واسـعة ، وان يدلى المواطنون بآرائهم ، غير مقيدين بتصور الرئيس .. والرئيس الذى اعتـاد ان يرجع الى الشعب فى كل شىء ، سيستفيد - بغير شك - من حصيلة المناقشات والآراء التى تبـدى فى هذا الصـدد ، فتجـد انعكاساتها فى التصور النهائى الذى يقدمه الرئيس للمواطنين وليت الجماهير فعلت . اوليتها تفعل .. فهذه الدعوة موجهة اليهم ليفكروا فى حل مشكلة كانت حتى الان من اعقد المشاكل التى واجهتنا منـذ صدور الميثاق عام ١٩٦٢ . داعيا الى تكوين الاتحاد الاشتراكى العـربى ، تنظيما واطارا لتحالف قوى الشعب العاملة ..

وذلك لان اصلح مناخ تنشا وتتربى فيه التنظيمات السياسية جمعيات، او احزاب ، او تنظيما جماهريا من نوع اتحادنا . هو مناخ النضال .. اما ان يعلن عن انشاء التنظيم من جانب السلطة الحاكمة وينشا ويتكون بين يديها . فلن يكون لهذا من نتيجة سوى ان يتجمع الجميع حولهـا . مؤمنين وغيـر مؤمنين . مدركين لدورهم النضالى . وغير معدين انفسهم لاى دور .. المهم ان يـكونوا فى داخل التجمع الذى تدعو اليه السلطة وان يسيروا فى ركبها . ان لم يكن بغية تحقيق المصالح الخاصة عن هذا الطريق فعلى الاقل تفاديا للشكوك اخلاصهم للحكم ..

ولقد كان المناخ السـائد فى ذلك الوقت يساعد على تكوين هذا المفهوم لدى الجماهير .. كما اكـد قانون الاتحاد الاشتراكى . والمزايا التى اختص بها نفسه جعلت منه سلطة . ملك فتح الابواب واغلاقهـا امام جميع تطلعات الافراد الذاتية ..

وهكذا لم يكد يعلن عن فتح باب العضوية حتى تجمع عند هذا الباب سبعة ملايين ، هم تقريبا كل عدد الناخبين ، اى من لهم حق الاشتراك فى الانتخابات النيابية او الشعبية بالاضافة الى جميع اعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى دون ان يفكر واحد منهم لحظة واحدة فيما ينوى او يستطيع ان يقدمه لهذا الاتحاد ..

والمواطنون - بالطبع - كانوا معذورين

هذا تنظيم السلطة او حزب السلطة .. وهو ايضا الباب الذى دائما غيره الى التقدم فى معظم مسارات الحياة الوظيفية او النقابية او غير ذلك .. عضويته شرط للوصول الى معظم المناصب القيادية او الى كل المناصب القيادية تقريبا سواء كانت مناصب وظيفية او شبابية او نقابية او مهنية .. وعدم عضويته قد تؤخذ على المتخلف باعتبارها موقفا ضد السلطة او الحكم .. فكيف لا يتقدم لعضويته سبعة ملايين فى يوم واحد؟! وهو تنظيم يدعو المواطنين الى الايجابية ، ويستنكر السلبية ، بل هو يأخذ على العضو .. والمعنى الوحيد الذى فهمه المواطنون من كلمة الايجابية هو تقدمهم للعضوية .. من يتقدم لها فهو ايجابى ومن يتقاعس عن التقدم اليها ، فهو سلبى يأخذ بخناقه قانون الاتحاد !

والحقيقة ان دخول سبعة ملايين فى يوم واحد ، فى تنظيمنا السياسى ليس له الا معنى واحد ، ونتيجة واحدة هو ان تشيع السلبية فى جميع جنبات واطراف هذا التنظيم ..

وقد زاد هذه الحقيقة وضوحا ، ان لجان فحص طلبات العضوية والموافقة عليها ، قد اخذت تجرى فى عملها اذذاك على اساس التقارير السرية ، التى كانت تصلها من اجهزة الامن .. وكانت تستبعد من العضوية كل صاحب نشاط ، او فكر سياسى سابق فكانها بذلك ، جعلت السلبية المطلقة ، هى الطريق عمليا الى دخول الاتحاد .. استبعدت منه كل عنصر ايجابى ، ورحبت فى عضويته بمن لا يعرف شيئا ، ولا يعرف عنه اى شىء وربما بمن يمكن ان يوصف بانه لا يؤمن بأى شىء !

الاول كان المناخ السائد يؤدى الى كل هذا وفى ذلك التاريخ تفتحت شهية الانتهازية تفتحا لم تعرف فى تاريخها السياسى مثله ، وبدا هذا التفتح فى اجلى مظاهره . فى المباراة التى نشأت بين اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية حول التفسير السياسى للعامل والفلاح . حتى قال القائد الخالد اذ ذاك ان كل عضو يحاول ان يفصل هذا التفسير على مقاسه .. وحتى قام احد ممثلى الراسمالية الوطنية فى المؤتمر ينادى بان الراسمالية الوطنية هى احدر الفئات بالضمان المقرر للعمال **لان الراسمالية الوطنية تتكون من عناصر بدأت بالعمل** ثم استطاعت بالصبر و الذاب و تكوين المدخرات ان تنتقل من صفوف العاملين بالاجر الى صفوف اصحاب المشروعات الخاصة فى بعض منها خبر قدوة و اصلح قيادة العاملين بالاجر و هى بهذه الصفة اجدر الفئات بالضمان المقرر للعمال ..

ذلك كله تاريخ .. ولكنه لايزال يؤثر في تكوين الاتحاد الاشتراكي وفي افتقاره للفاعلية حتى اليوم .. صحيح ان تفسير العامل والفلاح قد اصبح يختلف اليوم عن التفسير الذى اخذت به لجنة المائة عام ٩٦٢ وصحيح ان الاتحاد لم يعد يمارس سلطات عملية تعوق او توقف تقدم المواطنين في صفوف العاملين اوفى مناشطهم النقابية وغيرها .. ولكن بقيت بعد ذلك اشياء يجب ان يعالجها القانون الجديد .. الشيء الاول هو ماحصلناه من تجربة التنظيم الجماهيرى الواسع . دون مفهوم محدد لواجبات العضوية .. بحيث شاعت السلبية في جنباته .. وبلغ الامر الى ان مجرد دفع اشتراكه اصبح من مهمات صرافي المؤسسات او اقسام الحسابات بها يخصمونها خصما شهريا بعد شهر من جميع العاملين !

والشيء الثانى . هو التدقيق اكثر واكثر في معنى العامل والفلاح - سياسيا - لاننا لانزال نجسه بين المتمتعين بالضمان من هم ابعد الناس عن ان ينطبق عليهم اى تعريف سياسى لاصحاب هذا الضمان ..

ولكن هل هذا هو كل شيء

هل اذا نظرنا الى تكوين الاتحاد الاشتراكي اليوم .. ومن يوم نشأته لجد فيه الملامح الحقيقية لكونه تنظيما يعبر عن تحالف (قوى الشعب العاملة) ..

ان هذا هو الاتحاد الاشتراكي بحكم الميثاق وبحكم قانونه . وبحكم جميع مواثيق الثورة التي تلت الميثاق على طريق تجربتنا الثورية (تحالف قوى الشعب العاملة) ..

فاين هى (قوى الشعب) العاملة في تكوين اتحادنا الاشتراكي ان اقصى مايمكن ان يوصف به تكوين الاتحاد الاشتراكي منذ نشأته وحتى الان هو انه تجمع افراد ينتمي كل منهم الى احدى قوى الشعب العاملة وفرق كبير بين تجمع الافراد .. وبين تحالف القوى ..

ان قوة العمال او قوة الفلاحين .. او قوة المثقفين لاتعنى مجموع الافراد الذين ينتمون الى كل قوة ولكنها تعنى القوة المنظمة التي تجمع بين افرادها تنظم له قوانينه وله التزاماته هو الذى يكون القاعدة العريضة . لمن يمثلونه في مستويات الاتحاد القيادية

ان التنظيم الذى تتسلسل قياداته من مستوى اللجنة النقابية في الشركة او المصنع الى مستوى الاتحاد العام للنقابات .. هو التنظيم الذى يمكن ان يعبر عن قوة العمال

وكذلك فان التنظيم الذى تتسلسل قياداته من مستوى الجمعية الزراعية التعاونية الى مستوى الاتحاد التعاونى العام .. هو التنظيم الذى يمكن ان يعبر عن قوة الفلاحين ..

وكذلك بالنسبة الى المثقفين - والاغلب اننا نعنى بهم المهندسين - في تنظيماتهم المهنية .. وبالنسبة للرأسمالية الوطنية في اتحادات الصناعات وفي الغرفة التجارية

ولكن هل العامل الذى يصل الى عضوية اللجنة الاساسية لوحدته الجماهيرية والذى يمكن ان ترتقى في مستوى قيادات الاتحاد الى اللجنة المركزية نفسها .. هل هذا العامل

مرتبط ارتباطا عضويا .. واراد التزام بقاعدة عمالية او بتنظيم عمالى له حساباته وله مواقفه ، وله دوره فى تحقيق التحالف بين قوة العمال وبين سائر قوى الشعب ؟

لمن يرجع عضو اللجنة المركزية عن العمال .. اذا ارادالرجوع الى قاعدته والرجوع الى القواعدشرط اساسى من شروط الديمقراطية .. الى اى قاعدة يرجع وعن اى قاعدة يعبر ، فى مستواه القيادى بالاتحاد الاشتراكى

هل يرجع الى وحدته الجماهيرية فى الشركة او المصنع او الى وحدته الاساسية فى الشياخه او الحى

لقد اصبح افق العمل امامه اوسع كثيرا من هذا الافق المحدود .. انه اليوم مسئول عن تمثيل فئة كاملة من فئات الشعب ، او قوة كاملة من قوى الشعب العاملة لها تنظيماتها وتسلسلاتها القيادية ولها افكارها ومصالحها ومسالكها الى التحالف سائر القوى العرضية العاملة ..و ذلك فالصلة مقطوعة بينه وبين التنظيم الذى يمثل قوته العاملة .. لاهو مسئول عن الرجوع اليها ـ ولاهو معبر عن فكرها وارادتها ، ولاهو يمثل فى موقعه القيادى الانفسه .. والاتحاد الاشتراكى تمثيل لقوى الشعب وليس تجميعا لافراد من الشعب ينتمى كل منهم الى قوة من القوى ..

لااعرف كيف يمكن ان يعالج القانون الجديد هذه النقطة . فلا نحن نريد ان نحرم الجماهير التى ستظل فى عضوية الاتحاد ـ باختيارها من اختيار ممثليها .. ولا نحن نريد ان نحرم تنظيمات قوى الشعب العاملة الحقيقية من ان يكون لها دور فى تكوين التحالف ..

وقد يكون الحل فى انشاء نوعين من العضوية احدهما فردى والاخر جماعى مع تحديد نسبة كل منهما فى جسم الاتحاد وفى مستوياته القيادية الى مستوى اللجنة المركزية

هنا يمكن القول باننا نخطو الى تكوين تحالف حقيقى بين قوى حقيقية لا الى تجميع افراد ينتمى كل منهم بصورة طبيعية وعفوية الى قوة من القوى ..

وهنا يمكن ان يمارس العضو القيادى حقوقه الديمقراطية فى داخل التنظيم . مع التزامه بالقاعدة التى يمثلها ومسئوليته عن الرجوع اليها واستلهامها والتعبير عنها ..

وبين الحريات الديمقراطية والالتزام لايضير ان تقوم الفواصل والحدود .. بل ينبغى ان تقام الحسور وان تعتاد السير عليها لكى يكون التحالف حقيقيا بين القوى العاملة لا مجرد تجمع افراد ينتمون الى هذه القوى دون التزام ولا مسئولية عن الرجوع الى قواعدها ..

وباب الاجتهاد ، مازال مفتوحا .. فتحه الرئيس بنفسه .. وعسى ان يدخل منه الداخلون ..

بقلم :

سامى داود